



أحوال الزراعة البريطانية (١٩١٩م-١٩٣٩م)

بولا هلال وهبه رستم

معيد ومسجل بالدراسات العليا في قسم التاريخ

كلية الآداب - جامعة جنوب الوادي

DOI: [10.21608/qarts.2023.224117.1719](https://doi.org/10.21608/qarts.2023.224117.1719)

مجلة كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي - المجلد (٣٢) العدد (٦١) أكتوبر ٢٠٢٣

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

<https://qarts.journals.ekb.eg>

موقع المجلة الإلكتروني:

أحوال الزراعة البريطانية (١٩١٩م-١٩٣٩م)

الملخص:

شهدت الزراعة البريطانية في الفترة ما بين عامي (١٩١٩-١٩٣٩م)، والتي عرفت تاريخيًا بفترة ما بين الحربين، حيث أصيبت الزراعة بحالة من التراجع في المساحات الزراعية، وكذلك تراجع في قيمة الصادرات الأمر الذي نتج عنه زيادة الطلب على الواردات الأجنبية من الحبوب بأسعار باهظة. أمام ذلك لم تقف الحكومة البريطانية مكتوفة الأيدي، ولكنها حاولت بشتي السبل دعم الزراعة، وذلك من خلال دعم الزراعة والمزارعين، مثل: قانون أسعار الزراعة، والذي أعفي المزارعين من الضرائب على بعض ممتلكاته، وكذلك قانون دعم السكر، وكذلك قانون التسويق الزراعي والذي عمل على مراقبة السلع الزراعية. غير ذلك فقد حدث تقدم في الوسائل الزراعية مثل دخول المحارث التي تعمل بالديزل بدلاً من الأحصنة.

الكلمات المفتاحية: الزراعة، بريطانيا، الاقتصاد.

مقدمة:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى تم إنشاء وزارة الزراعة في ٢٣ ديسمبر ١٩١٩م من جانب ملك بريطانيا الملك جورج الخامس، كما تم إنشاء مجالس الزراعة في المقاطعات تجتمع مرتين في العام وذلك لبحث المشاكل المتعلقة بالزراعة^(١). كما أن الزراعة قد تأثرت كثيرًا بسبب الحرب حيث تناقصت مساحة الأراضي الزراعية بين عامي ١٩٠٠م إلي ١٩٣٩م من ١٨.٢ مليون هكتار إلي ١١.٨ مليون هكتار، كما تناقصت مساحة الأراضي المزروعة قمًا من ٣.٥ مليون هكتار في عام ١٩٠٠ إلي ١.٧ مليون هكتار في عام ١٩٣٩م وهكذا فقد تناقصت الأراضي المزروعة بالقمح بمعدل النصف^(٢). كما تناقصت مساحة الأراضي الصالحة ٣٠ مليون فدان لتتخفص إلى (١٠.٦٨٢.٠٠٠ فدان) في عام ١٩٢٥م وقبل حدوث الكساد الكبير عام ١٩٢٩م وصلت المساحة إلى (٩.٨٤٨.٠٠٠ فدان)^(٣).

وفيما يتعلق بالواردات الغذائية فقد عادت بريطانيا لما كانت عليه قبل الحرب ففي الفترة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٩م إلي ١٩٣٩م شكلت الموارد الغذائية والمشروبات والتبغ ٤٥٪ من واردات بريطانيا، كما أنه في عام ١٩٣٧م/١٩٣٨م شكلت واردات القمح حوالي ٧٦٪ وهذا يوضح تناقص حجم الأراضي الزراعية التي تم زراعتها بالقمح مسبقًا، بينما شكل السكر ٨١٪ بالإضافة إلي نسب كبيرة من الفواكه والخضروات . وفيما يتعلق بواردات بريطانيا من اللحوم والمنتجات الحيوانية فقد تم

(١) محمد سيد إسماعيل: الحياة البرلمانية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية (١٩١٩-١٩٤٥م)، رسالة دكتوراه ، جامعة جنوب الوادي كلية الآداب بقنا ، ص ١٣٦.

(٢) عبدالرحمن ادريس صالح: تراجع مكانة بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٨-١٩٣٤م)، مجلة ديالي، العدد ٤٦، ٢٠١٠، ص ١٧٤.

(3) Hansard 26 November 1930 vol 245.

استيراد ٥٠٪ من لحم الأبقار وكذلك استيراد ٦٢٪ من لحم الضأن، إضافة إلى ٢١٪ من الدواجن المتجمدة علاوة عن ٩١٪ من الزبدة و٦٧٪ من الجبن و٩٠٪ من البيض، كذلك فقد تم استيراد ٨٨٪ من واردات الصوف، وعلى هذا فقد شكلت الواردات الغذائية الثلث من إجمالي حجم الواردات البريطانية. يُذكر أنه في الفترة ما بين ١٩١٩م إلى ١٩٢٥م تراجعت الزراعة البريطانية كثيرًا جراء المنافسة الخارجية التي انعكست نتيجة التقدم في الآلات الزراعية أدى ذلك إلى انخفاض حجم زراعات القمح أمام دول الدومنيون مثل: كندا وأستراليا، كذلك فقد رجع الانخفاض إلى هبوط أسعار الغذاء العالمي نتيجة الحرب العالمية الأولى، فانخفضت أسعار القمح العالمي^(١). ولكن هذا لا يمنع أن هناك أسبابا داخلية أدت إلى انهيار الزراعة منها: إلغاء قانون الذرة في عام ١٩٢١م الذي ترتب عليه انهيار سقف الأجور للعمال الزراعيين، وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية من الغلال والحبوب. وقد عزت الحكومة سبب إلغاء قانون الذرة لتخفيض حجم المبالغ الطائلة التي تم إنفاقها على القطاع الزراعي كدعم لها والتي وصلت لنحو (٢٠ مليون جنيه إسترليني) دون تقديم دعم لباقي قطاعات الدولة مثل الصناعة والتجارة وقد نتج عن إلغاء قانون الذرة في عام ١٩٢١م عواقب وخيمة فقد حدث انخفاض سريع في الأجور الذي وصل إلى ٤٠٪ للعام الواحد، إضافة إلى زيادة مديونية المزارعين، علاوة على ذلك فقد قامت الحكومة برفع القيود على السلع المستوردة من الحبوب الغذائية كخطوة لإرجاع سياسة الحرية الأمر الذي نتج عنه مزيد من الانخفاض في الانتاجية ترتب على الأمر مزيد من الفقر بين العمال الزراعيين وترك أراضيهم أو تحويلها إلى مراعي لتربية الماشية للانتاج الحيواني، إضافة إلى هجر المزارعين لمناطقهم الزراعية والاتجاه نحو المدن

(١) أحمد محمد لطفي: تاريخ إنجلترا الاقتصادي في العصر الحديث ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٢٣-٢٤.

للمعمل في الصناعة لإيجاد سبيل أفضل للعيش، وهذا ما يفسر أسباب تراجع حجم الأراضي الزراعية في فترة ما بين الحربين^(١).

وفي إطار متصل فإن المزارعين اضطروا إلي شراء المزارع التي يعملون فيها ملاك الأراضي الزراعية ليتجنبوا تسريحهم من منازلهم، على الرغم من أن تلك المنازل قامت الحكومة ببنائها للمزارعين غير أن ملاك الأراضي الزراعية استولوا عليها وقاموا بتأجيرها للعمال، وتشير الأوراق المتعلقة بقانون الائتمانات الزراعية لعام ١٩٢٣م أن المزارعين اختاروا التقاعد من الزراعة بدلاً من مواجهة الإفلاس. كما كشفت مجلة التايمز البريطانية في عام ١٩٢٦م أن الأشهر الثمانية عشر الماضية شهدت تناقص في الصناعات الزراعية التحويلية كما حاولت بعض الجهود في الفترة السابقة لتخفيف حدة الموقف^(٢).

وعن أثر توقف الدعم في الزراعة كانت هناك آراء ومنها، على سبيل المثال: توقع تشارلز أوروين (Charles Owren) رئيس معهد أبحاث الاقتصاد الزراعي في أكسفورد تأثير توقف الدعم على السنوات اللاحقة والذي رأي بأن هذا الأمر سوف يؤدي إلي انخفاض الأسعار الزراعية غير أن العلاج يكمن في خفض التكاليف والانتاج، وكذلك فقد أعرب رئيس الوزراء المحافظ بونار لو Andrew Bonar (Law) إلي المنسوب الرسمي عن المزارعين والعمال في عام ١٩٢٣م قائلاً أن الزراعة يجب أن تقوم على أساس اقتصادي، كذلك فقد سعت الحكومة البريطانية في أعقاب الحرب إلي العودة لما كانت عليه الأوضاع الاقتصادية قبل الحرب؛ لذلك ففي

(1) [The Cabinet Papers | The Agriculture Act, depression and subsidy \(nationalarchives.gov.uk\) .](http://The Cabinet Papers | The Agriculture Act, depression and subsidy (nationalarchives.gov.uk) .)

(2) D. E. Jones : The Influence of Farm Size and Related Social Factors on Survival and Failure in Arable and Dairy Farming in Interwar England , Manchester Metropolitan University, UK, 2015, p22.

عام ١٩٢٥م تم العودة إلي معيار الذهب وذلك سعياً للانتعاش التجاري، لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد ففي عهد حكومة رئيس الوزراء بالدوين والسيد والتر غينيس (Walter Guinness) وزير الزراعة في عام ١٩٣٦م تم إصدار الكتاب الأبيض حول السياسة الزراعية حيث تم رفض قيام فكرة الدعم أو الحماية وإن الهدف من الزراعة هو إنتاج الغذاء وتوفير سبل العيش لأكثر عدد من الأفراد غير أن تلك الفكرة افتقدت كيفية تحقيقها، إضافة إلي وجود افتقار القوانين التي تحد من الاستيراد لتعظيم الإنتاج المحلي من الزراعة، علاوة على ذلك فقد افتقر الكتاب الأبيض إلي اتخاذ إجراءات تهدف إلي تحسين الزراعة المحلية مثل توفير الائتمان، ومد خطوط الصرف الصحي، والأموال المخصصة للبحوث الزراعية، وأخيراً دعم التوسع في صناعة بنجر السكر تلك الصناعة التي ازدهرت في أثناء الحرب العالمية الأولى. وفي منتصف العشرينيات استوعبت بريطانيا حوالي ٢٧٪ من صادرات القمح العالمية و ٢٠٪ من حبوب الأعلاف كما ارتفعت واردات الحوم إلى ٤٤٪ والزبدة إلى ٥٩٪ والجبن إلى ٢٨٪ وسبب الزيادة في الواردات الزراعية من الحبوب الغذائية تعود بشكل كبير إلى إيقاف العمل بقانون الذرة في عام ١٩٢١م مما تسبب في تناقص الأراضي المزروعة^(١).

شهدت فترة الكساد الكبير في بريطانيا كثيراً من المشاكل أدت إلى وجود صعوبة في تصريف منتجاتها، وهذا الأمر لم يتوقف على بريطانيا فقط، وإنما شمل كافة الدول التي تعمل بالنظام الرأسمالي. ولذلك فإنه في وقت لاحق قامت الحكومة البريطانية بتبني سياسة الحماية وقد طبقتها على مختلف الجوانب الاقتصادية بما في ذلك الزراعة، وكان الهدف من فرضها على الواردات الزراعية يصب في صالح ملاك

(1) R.J. Moore : Farming in Depression: Wales between the Wars, 1919-1939 ,British Agricultural History Society,1998 ,p178.

الأراضي الزراعية حيث أدى ذلك إلى رفع أثمان الحاصلات الزراعية من خلال ترويجها في الأسواق الأمر الذى يستطيع من خلاله المزارعون من فلاحه الأراضي التي لم يستطيعوا فلاحتها سابقاً بسبب ارتفاع التكلفة وقله الدخل الوارد من بيع الحاصلات. يرى أصحاب نظرية الحماية أن تنشيط الزراعة بحمايتها ينتج عنه عدد من النتائج منها زيادة متوسط دخل الأمة، وتأمين البلاد من خط الجوع لاستطاعة البلاد أن تكفى نفسها داخلياً، وكذلك استطاعة الزراعة في نظام الحماية من تأمين عدد أكبر من فرص العمل الأمر الذى يؤدي إلى قلة البطالة وتحسين الصحة العامة. غير أن تلك النظرية قابلتها معارضة من جهة أنصار سياسة الحرية حيث إن فرض الحماية سوف يؤدي إلى نتائج سلبية كثيرة منها فرض الرسوم على الحاصلات الزراعية الواردة من الخارج وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة أثمان الحاصلات الوطنية، وعلى الرغم من أن تلك السياسة تأتي في صالح المنتجين الزراعيين من خلال زيادة الدخل، وكذلك رفع أجور العمال الزراعيين بالإضافة إلى زيادة دخل الخزانه العامة . إلا أن ذلك سوف يأتي بالسلب على حساب الطبقة الفقيرة والتي تعتمد على الخبز بشكل كبير بعكس طبقة الأغنياء. كما أن بريطانيا لا تستطيع توفير الكثير من المواد الغذائية في أثناء الحروب من مواردها الداخلية، وعلى سبيل المثال لو أرادت بريطانيا أن تسد حاجتها من محصول القمح فإنها سوف تحتاج أكثر من عشرين مليون فدان لسد حاجتها. أخيراً فقد رأى أصحاب الفكر المعارض أن الحماية لا توفر فرص العمل كما أن الزراعة في حقيقة الأمر هي آخر ما يصلح للتوظيف. وهكذا ظلت الآراء حول المؤيد والمعارض للحماية، غير أن الحكومة الوطنية رأت ضرورة اتباع سياسة الحماية في كافة المجالات الاقتصادية^(١). وفي إشارة لصعوبة تلك الأزمة فقد وصفها عدد من

(١)حافظ عفيفي باشا : الإنجليز في بلادهم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٥ ،

الأشخاص، منهم وصف اللورد هاستينجز (Lord Hastings) في نوفمبر ١٩٣١م وهو أحد الملاك الكبار للأراضي الزراعية في منطقة نورفولك (Norfolk) حيث قال أن الشتاء هذا الشتاء هو الأكثر ظلاماً على الإطلاق بأن الأف من الأفدنة الزراعية الصالحة للزراعة لم يجد لها مستأجرين، وبالتالي لم يوجد مال للصرف على المزارعين فتم تسريحهم. لم يكن ذلك التصريح الوحيد وإنما هناك تصريح آخر من جانب المستر مكين (Mr. Mclean) عضو البرلمان عن جنوب غرب نورفولك والذي قال لا يمكن أن نتوقع من مالك الأراضي التي لا تزرع أرضه أن يحافظ على المباني الزراعية؛ وهذا يتسبب بإنهيار رأس المال الهائل من خلال انهيار تلك المباني كما أن المزارعون بئسسون، والعمال يفقدون وظائفهم وتركت الكآبة علامتها على نورفولك. ومن ناحية أخرى كان الضرر الأكبر في الزراعة البريطانية أثناء الكساد يتركز في مناطق الجانب الشرقي من إنجلترا ذلك لأن تلك المناطق تشتمل على التركيز الرئيسي للمزارع ذات المساحات الشاسعة، وقد شمل التراجع في أسعار الحبوب في عام ١٩٢٩م، كما انتقلت الأزمة إلى سوق الماشية والتي انخفضت أسعارها هي الأخرى في عام ١٩٣١م. وفي دراسة إستقصائية تم إجراؤها على منطقة شرق أنغليا في عام ١٩٣٢م لتأثير المساحات الزراعية على العمالة فقد وجدوا أن المزارع التي تزيد عن ٣٠٠ فدان شكلت العمالة المأجورة أكثر من ٤٠٪ مقارنة بثلاث ذلك النسبة في المزارع التي تتراوح ما بين ١٠٠ و ٣٠٠ فدان، وأقل من ربع النسبة في المزارع التي تتراوح مساحتها ما بين ٢٠ و ٥٠ فداناً. كما أنه في عام ١٩٣٢م أفلس ما لا يقل عن ٦٠٠ مزارع في

إنجلترا وويلز يعتبر ذلك الرقم هو الأكبر طوال فترة ما بين الحربين كما هو موضح بالجدول^(١).

١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	١٩١٩	السنة
٤٧٨	٣٤٢	٣٨٦	٣٦٠	٤٨٢	٤٠٣	٢٨٥	٤٤	٤٣	عدد المفلسين
١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	السنة
٢١٥	٢٤٤	٢٨٨	٤٢٨	٦٠٠	٤٩٧	٣٥٠	٣٤٥	٤٦٢	عدد المفلسين

Edith H. Whetham, Joan Thirsk, H. P. R. Finberg : The Agrarian History of England and Wales: Volume 8, 1914-1939,p238.

اما عن حالة الزراعة في ثلاثينات القرن الماضي فقد شهد أسوء سيناريو للكساد الزراعي الذي بدأ في عام ١٨٧٠م منذ ظهر المنافسة الأجنبية، حيث ظهرت عدد من النتائج منها إنخفاض أسعار السلع الأساسية انعكس ذلك على الحكومة التي تخلت عن تمسكها بسياسة الحرية التجارية عن طريق فرض قوانين للحد من الصادرات الزراعية الأجنبية وبذلك أصبح القطاع الزراعي قطاع محمي اقتصادياً من جانب الدولة، ومن السمات الأخرى لتلك الفترة هي تناقص مساحة الأراضي الزراعية لصالح الأراضي الرعوية. قامت دراسة استقصائية تم إجراؤها في عام ١٩٣٤م بمساعدة الأتحاد الوطني للمزارعين تبين وجود نقص في الأراضي الصالحة للزراعة في بريطانيا وويلز، كما شهدت تلك الفترة سمة التخلي عن الكثافة العمالية في الأراضي الزراعية وهو ما تميزت به كافة القطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة، إضافة إلى المحاولات المضنية لخفض النفقات متجاهلين عواقب الإنتاجية الزراعية ويتبن ذلك من خلال

(1) Edith H. Whetham, Joan Thirsk, H. P. R. Finberg : The Agrarian History of England and Wales: Volume 8, 1914-1939, Cambridge University Press, 1978 ,p237-238.

دراسة أجريت في عام ١٩٣٣م على ١٠٨٥ مزرعة في عدد من المقاطعات الشرقية من إنجلترا وُجد أن أكثر من ٧٥٪ من المزارع قامت بشراء الأسمدة الصناعية، علاوة على عدم الاهتمام بجودة البذور الأمر الذي ترتب عليه قلة غلة المحصول وانخفاض الربح. من السمات الأخرى أيضًا هو عدم قدرة الزراعة على تلبية حاجة السوق المحلية الأمر الذي ترتب عليه زيادة واردات بريطانيا من الأغذية من ٦٠٪ في الفترة السابقة إلى ٨٨٪ في أواخر الثلاثينيات، كما تناقصت الزراعة بنسبة ٢٠٪ في الفترة ما بين ١٨٦٠م و١٩٣٠م من ٦٠٪ إلى ٤٠٪. كما تناقص الإنتاج الزراعي في عام ١٩٣٠م إلى ١٧٪ وكانت النسبة سوف تصبح أكثر من ذلك لولا تدخل الحكومة. وصل التردّي في أحوال الزراعة في تلك الفترة أن الناتج الوطني للمحاصيل النقدية مثل القمح والشعير لا يهم بيعه في الأسواق وذلك لقلة الربح نتيجة الكساد. كانت زراعة القمح في عدد من المناطق ليست للتجارة وإنما لتوفير حاجة المزارع من القش على عكس الشعير فإن إنتاجه تفوق كثيرًا على القمح وذلك لإستعماله في صناعة مشروب الشعير^(١).

غير أن تلك الحالة تباينت من مكان لآخر داخل بريطانيا فإن زراعة الحبوب من أجل الربح اقتصرت على المقاطعات الزراعية القديمة والتي تمتد في الجنوب والشرق كالأراضي الإنجليزية التي تمتد من دروست إلى كينت في الشرق إلى مقاطعات ويلتشر (Wiltshire) ولينكولنشاير (Linconshire) ويوركشاير (Yorkshire) في الشمال ويرجع السبب في ذلك إلى تميز المنطقة بالتربة لمنخفضة وقلة هطول الأمطار. كما كانت السمة السائدة في تلك الفترة هي الأختلاف في المحاصيل من منطقة لأخرى تبعًا لسداد حاجتها فعلى سبيل المثال فإن منطقة ويلز واسكتلندا

(1) John Martin, The Development of Modern Agriculture Since 1931, Palgrave Macmillan, New York, 2000, p8-9.

والمقاطعات الشمالية من إنجلترا كانت تعتمد على الشوفان والمحاصيل الجذرية لتربية الماشية والأغنام. تحسنت أحوال الزراعة في الثلاثينيات مع وصول المحافظين إلي الحكم وتشكيل الوزارة الوطنية بقيادة رامزي ماكدونالد والذين نادوا بضرورة العمل بنظام الحماية حيث نظروا إلي أن العمال الصناعيين ينفقون ٤٠٪ من رواتبهم على الطعام، ولذلك فقد بحثت الحكومة عن كيفية توفير غذاء رخيص الثمن، وفي إطار ذلك قامت بفرض تعريفات على السلع المصنعة، ثم بدأت بفرض ضرائب على السلع الغذائية المستوردة بنسبة ١٠٪ وقد تم إعفاء دول الدومينيون وفي عام ١٩٣٢م أثناء عقد مؤتمر أوتاوا الذي سوف يتم التحدث عنه باستفاضة في الفصل القادم. وفي صعيد متصل فقد حدث إنخفاض في عوائد الزراعة البريطانية في الفترة ما بين الحربين مما أثر على الدخل القومي ففي الفترة من ١٩٢٤م إلي ١٩٢٩م انخفضت عوائد الدخل القومي إلي ٣.٨٪ ثم واصلت الانخفاض بين عامي ١٩٣٠م إلي ١٩٣٤م لتصل إلي ٣.٦٪ وأخيراً ففي الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٣٥م إلي ١٩٣٩م واصل الانخفاض ليصل لنحو ٣.٤٪^(١).

انخفضت القيمة النقدية للزراعة من ٣٠٪ في عام ١٩٠٨م إلي ١٧٪ في عام ١٩٣٥م، وربما كان ذلك الرقم سوف يتقلص لولا تدخل الحكومة التي قامت بدعم القمح وبنجر السكر، يُذكر أن زراعة الشعير كانت أكثر من زراعة القمح وذلك لاستخدامه في التخمير لصناعة مشروب الشعير. كما تراجع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في بريطانيا بشكل تدريجي حيث ظهر تراجعها في مناطق مثل ويلز واسكتلندا والمقاطعات الشمالية من إنجلترا والمناطق الغربية متضمنة بذلك كورنوال (Cornwall) وديفون (Devon). بينما كان إنتاج الحبوب المرابحة كالقمح والشعير

(1) John Martin: OP . Cit . p . 9-11.

وقصب السكر يقتصر على المقاطعات التقليدية للزراعة في الجنوب والشرق في بريطانيا وهي المنطقة الممتدة من دورست (Dorset) شرقاً إلى كنت (Kent) شمالاً بما فيها من مقاطعات مثل ويلتشير ولينكولنشاير ويوركشاير وولدرز، وقد امتازت تلك المنطقة بالتربة الخفيفة وكذلك هطول الأمطار الخفيف^(١). كان إنخفاض حركة الأسعار الزراعية فعقب الحرب أصيب المزارع بالإحباط بسبب التأخر في صياغة البرنامج الزراعي عام ١٩١٩م كذلك جهود الحصاد للمحاصيل الوفيرة ذات القوي العاملة الناضبة إضافة إلى تردد البرلمان في تشريعاته المتعلقة بالحفاظ على مجال الزراعة. كما جال في معظم الأذهان شكوك حول ما إذا كانت الأراضي الصالحة للزراعة لديها القدرة على تحمل الزراعة الكثيفة لسنة أخرى حيث أنه لا بد من زراعة الأراضي بمحصول لتخصيب التربة كالبرسيم. وخلال عام ١٩١٩م حدث ارتفاع لأسعار المنتجات الزراعية البريطانية، وكان ذلك استجابة طبيعية لارتفاع الأسعار العالمية، وقد وصلت النسبة في أبريل ١٩٢٠م إلى ٢٥٪ أي أعلى بنسبة ثلاث أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩١٤م. خلال عام ١٩٢٠م حدث انخفاض مفاجئ للأسعار في الولايات المتحدة مما أدى إلى انتشار الأزمة ما بين مايو ١٩٢٠م وسبتمبر ١٩٢٢م ادي ذلك إلى حدوث انخفاض في أسعار الجملة إلى النصف كذلك أسعار السلع الزراعية إلى نفس المستوي وهذا ما تخوف منه المزارع البريطاني والذي أخبر البرلمان البريطاني في وقت سابق بذلك عندما طلب منه العمل على إزالة تلك العقبة من خلال ضمانه لأسعار القمح والشوفان في سنوات ما بعد الحرب. غير أن ذلك الوعد لم يطل ففي العام التالي ١٩٢١م تم التراجع عنه وذلك حينما تمت الموافقة في شهر أغسطس على إلغاء قانون الذرة، والذي بمقتضاه تم التخلي عن القوانين السابقة وسحب الضمانات المتعلقة بالأسعار واستبدالها بدفع مبلغ ثلاثة جنيهات لكل

(1) Ibid, p10-11.

فدان قمح وأربعة جنيهاً لكل فدان من الشوفان، وقد كلف ذلك القانون الحكومة بدفع تعويض للمزارعين بلغ إجمالي التعويضات مبلغ (١٩,٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني)، بالإضافة إلى مليون جنيه إسترليني من أجل التعليم والبحوث الزراعية. أدى هذا القانون إلى انهيار الثقة بين المزارع والحكومة بسبب التغير المفاجئ في السياسات الزراعية. شهدت فترة ما بين الحربين حالة من التحسن والتراجع في الأسعار فقد شهد الفترة ما بين عامي ١٩٢٦م و١٩٢٩م حالة من التحسن في الأسعار إلى أن ضرب البلاد الكساد الكبير في سبتمبر ١٩٢٩م ففي خلال الثلاث سنوات التي أعقبت الأزمة انخفضت الأسعار في بريطانيا بنسبة ٣٤٪. كان السبب الرئيسي في تراجع الزراعة هو حصول المزارع على حصة قليلة من المال الذي يدفعه المستهلك انعكس ذلك على حدوث كساد زراعي حاد لم تشهده الزراعة البريطانية طوال تاريخها الحديث، وفي يونيو ١٩٣٤م حدث تحسن تدريجي في أسعار المنتجات الزراعية ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها التدابير التي اتخذتها الدولة لتحسين الإيرادات الزراعية، كذلك انتعاش الطلب وانتعاش الأسعار العالمية واستمر ذلك إلى قيام الحرب العالمية الثانية. كان معدل الانتعاش في الأسعار يعود في المقام الأول إلى انتعاش القوة الشرائية عند المستهلكين. وبحلول عام ١٩٣٦م انتعشت الأسعار للمنتجات الزراعية بنسبة ٢٢٪، وبحلول عام ١٩٣٩م ارتفعت ٨٪ ولكن بالرغم من كل تلك الزيادة ظلت أقل من النسبة التي وصلت إليها الأسعار بين عامي ١٩٢٧م و١٩٢٩م^(١).

وفي سياق آخر فقد تطورت الآلة الزراعية فتم استبدال الخيول التي تجر المحارث، بالمحارث الزراعية البخارية أو التي تعمل بالبنزين وقد زادت تلك الآلة في خلال فترة الحرب العالمية الأولى غير إنها تضائلت في أعدادها خلال فترة ما بين الحربين من

(1) Keith Hancock : History of the Second World War United Kingdom Civil Serles ,London ,1955 ,p17-21.

٦٠٠ وحدة تعمل بالبخار في عام ١٩١٨م إلي ١٢٥ وحدة في عام ١٩٣٨م ويرجع سبب نقص الأعداد إلي انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية، أما عن المحارث التي تعمل بالبنزين فقد بلغ عددها في عام ١٩٣٩م حوالي ٥٦ ألف وحدة غير أنها كانت قليلة الفاعلية حيث تم إستخدامها في حراثة المزارع الكبرى في مختلف أنحاء بريطانيا وبالتحديد في الجزء الجنوبي من إنجلترا. اما فيما يخص ويلز فقد توافر بها عدد ١٦٢٩ محراث يعمل بالبنزين . ومما سبق يتضح وجود نقص في أعداد المحارث التي تعمل بالبنزين ويعزو السبب في ذلك إلي عدد من الأسباب منها أولاً نقص المساحات الزراعية الكبرى والمتوسطة حيث كان هناك ٦٧٪ من الحيازات الزراعية التي تقل عن ٦٠ هكتار بينما كان هناك ٨.٥٪ من الحيازات تجاوزت ١٢١ هكتار. ثانيًا الإحجام على المساحات الصغيرة من المزارع استخدام تلك المحارث وفي بعض المساحات الكبيرة تم إستخدام الأسر التي تعمل بالزراعة على حساب المحارث^(١).

وفي سياق آخر فقد تألف المجتمع الزراعي البريطاني من ثلاث مجموعات وهم الأرسقراطيون والمزارعون وهم الذين استأجروا تلك الأراضي من الأرسقراطيون وأخيرًا عمال الزراعة وهم الذين عملوا في أراضي المزارعون غير أن ذلك النظام إنهار في أثناء الحرب العالمية الأولى وقيام الملاك الصناعيين بشراء الأراضي فضلًا عن قيام الحكومة بتسهيل إجراءات نقل ملكية الأراضي وعدم الإيجار على زراعة أنواع معينة من المحاصيل وقد اتضح ذلك عقب قانون الزراعة لعام ١٩٢٣م الذي شمل وجود حرية على المزارعين والمستأجرين وبحسب إحصائية صدرت في عام ١٩٣٨م فإن هناك ٣٠٠ ألف مزارع كانوا يعملون بدوام كامل بينما هناك ٨٠ ألف مزارع يقومون بالزراعة كهواية وهي ليست المصدر الرئيسي في دخلهم . كما ادي الكساد الذي

(1) Ibid, p16-17.

أصاب بريطانيا من جراء الكساد الكبير الذي ضرب العالم في عام ١٩٢٩م ادي ذلك إلي حدوث نقص في العمالة خلال الثمانية سنوات التالية إلي ١٨٥ ألف عامل أي بنسبة ١٣,٧٪ من الحجم العام للعمالة في بريطانيا^(١).

وهكذا نجد بريطانيا يوجد بها عدد من الأنماط الزراعية منها على سبيل المثال أولاً الأراضي الصالحة للزراعة وهي التي تقوم بإنتاج المحاصيل الزراعية المربحة مثل القمح والشعير والشوفان وتتواجد تلك الأماكن ومنها المناطق الجنوبية الشرقية في بريطانيا ويتم زراعتها في فترة الصيف والربيع غير أن هناك بعض المحاصيل التي تزرع في فصل الشتاء، ثانياً الزراعة الرعوية وهي التي تقوم بشكل رئيسي على تربية الماشية والاستفادة منها في الحصول على الصوف والألبان واللحوم ثالثاً الزراعة المختلطة وهي التي تقوم على النوعين السابقين معاً ويتم ممارسة ذلك النوع من الزراعة في وسط إنجلترا ووسط ويلز وأخيراً زراعة بستنة السوق^(٢) وهي التي تقوم على

(1) Keith Hancock: OP .Cit ,p17-21.

(٢) زراعة بستنة السوق (Market Gardening Definition) : هو مفهوم غريب في الزراعة الغربية ظهر في لندن حوالي عام ١٣٤٥. وكان المصطلح يشير في الأصل ، بشكل عام ، إلى أي نوع من الزراعة التجارية ، أي المحاصيل أو منتجات الألبان التي يتم تربيتها للبيع من أجل الربح في السوق ، على عكس للزراعة التي تتم من أجل الكفاف. اليوم ، يشير مصطلح "حديقة السوق" إلى نوع معين من الزراعة التجارية ولا ينبغي استخدامه كمرادف للزراعة التجارية بشكل عام. ومن خصائصها مساحة الأراضي الصغيرة ، تزرع بواسطة العمال وليس الآلات ، تجارية بطبيعتها ، التواجد في الأسواق المحلية على عكس الأسواق العالمية.

<https://www.studysmarter.co.uk/explanations/human-geography/agricultural-geography/market-gardening/>

زراعة المحاصيل عالية القيمة كالفواكه والخضراوات والزهور ويتم ممارسة ذلك النمط من الزراعة في المناطق القريبة من برمنغهام ولندن^(١).

وفيما يتعلق بالدور الحكومي للنهضة بالزراعة فقد كان هناك العديد من المحاولات حيث قامت الحكومة من خلال مساعدة المزارع بشكل مباشر من خلال إصدار ثلاث قوانين وهم، قانون أسعار الزراعة (The Agriculture Rates Act) وصدر عام ١٩٢٣م، والذي قدم الدعم للمزارع من خلال إعفاء المزارع من دفع الضرائب على الأراضي والمباني الزراعية. والقانون الثاني قانون دعم السكر (The British Sugar (Subsidy) Act) والذي صدر في عام ١٩٢٥م، قدم هذا القانون الدعم من خلال مساعدة المزارع في زراعة بنجر السكر من خلال إعفائها من ضريبة المكوس على السكر المنتج محلياً وتقديم إعانة لإنتاج البنجر بإصدار زمرة من القوانين كان بدايتها في عام ١٩٢٩م عندما صدر القانون المعروف باسم "Derating Bill" الذي تم بموجبه إعفاء الأراضي الزراعية من أداء الضرائب المحلية إضافة إلى إعفاء الأراضي التي تستعمل للصناعات المنتجة من ثلاثة أرباع الضريبة التي تدفع للخزينة العامة الأمر الذي عاد بالسلب على الخزينة العامة التي فقدت في عام ١٩٣١م مبلغ (٢٦ جنية إسترليني) بإصدار قانون الزراعة (Agriculture Act) في عام ١٩٣١م والذي ينص على تقديم المساعدة للزراعة في المستعمرات حتي تزيد من قوتها الشرائية وتم تخصيص مبلغ مليون جنيه إسترليني سنوياً^(٢). وفي عام ١٩٣١م صدر قانون التسويق الزراعي "Agriculture Marketing Act" الذي تم إقراره من البرلمان ويهدف هذا القانون إلى تمهيد الطريق للرقابة الاجتماعية على التسويق الزراعي، ويسمح هذا القانون لمنتجي أي سلعة زراعية بأغلبية الثلثين بأن يضعوا تسويق منتجاتهم بالكامل تحت إشراف منظمة منتخبة بأنفسهم. وإذا رغب منتج أي سلعة في إنشاء منظمة يجب عليهم أولاً عرض خطة لتنظيم تسويق منتجاتهم على وزير الزراعة

(1) Geography-Rwvision.co.UK (12 October 2022)

(٢) حافظ عفيفي باشا : المرجع السابق ، ص ٢٢٤.

وإذا وافق الوزير على الخطة وأقتنع بأن عدد أفرادها يمثلون معظم منتجي تلك السلعة يتعين لاحقاً تقديمها للبرلمان إذا وافق البرلمان يتم إقرار تلك المنظمة قانونياً. ولاحقاً فقد تم توسيع نص القانون ليشمل كافة المنتجات الزراعية في الحالة الخام والحالة المصنعة^(١). وفي نفس العام صدر قانون المصارف Agricultural Land (utilization Act) والذي أعطى لوزير الزراعة الحق في شراء أو استئجار أراضي بغرض عمل مزارع نموذجية يتعهد بها إلى المحليين القادرين على إعطاء التوجيهات إلى المزارعين كما يتعين على وزير الزراعة تقديم تقرير سنوي للبرلمان عن الأعمال في تلك الزراعة، إضافة لإعطاء القانون الحق للوزير في منح قطع من الأراضي الصغيرة للعاطلين عن العمل^(٢). كذلك ففي يوليو ١٩٣١م صدر قانون دعم بنجر السكر (Beet Sugar Subsidy) الذي بموجبه تم تقديم دعم مالي بقيمة (٢,٣٧٥,٠٠٠ جنيه إسترليني) في خطوة لدعم السكر المستخرج من البنجر المزروع في بريطانيا العظمى، وكذلك فقد تم تخصيص مبلغ إضافي قدره (٢٢٥ ألف جنيه إسترليني)، كما تم فرض ضرائب على السكر الأجنبي في خطوة لتدعيم السكر المحلي بالإضافة إلى قيام البرلمان بتقديم مبلغ (٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني) لتوطين صناعة السكر حتى نهاية عام ١٩٣١م كما توقع زيادة في المبلغ في الفترة اللاحقة ما بين ستة إلى عشرة ملايين جنيه وذلك وفقاً لكمية السكر المحلي المنتج^(٣). وفي عام ١٩٣٢م قامت الحكومة بإصدار قانون القمح (Wheat Act) والذي هدف إلى تشجيع المزارعين البريطانيين لزراعة القمح والذي أنفقت عليه الحكومة مبلغ خمسة ونصف مليون جنيه إسترليني. كما عملت الحكومة إلى إصدار قانون إعادة تنظيم صناعة القطن (Cotton Industry (Reorganisation) Bill) في عام ١٩٣٦م والذي بموجبه تم تخفيض الطاقة الفائضة عن الإنتاج مع إعادة تأهيل مغازل القطن تبعاً للتقنيات الحديثة. كما طالب أوليفر ستانلي (Oliver Stanly) رئيس مجلس التجارة في

(1) <https://vlex.co.uk/vid/agricultural-marketing-act-1931-861221842>

(٢) محمد سيد إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٣٧.

(3) Hansard 31 July 1931 vol 225

جلسة البرلمان بضرورة تقنين إنتاج الشركات والمؤسسات ومنع دخول شركات جديدة إلى الصناعة إلا من خلال الحصول على رخصة لمزاولة الصناعة. وقد عمل ذلك على تحسين صناعة القطن التي ارتفعت معدلات الإنتاج من ١١٥ طن إلى ١١٨ طن ما بين شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩٣٧م^(١). وفي عام ١٩٣٨م كما عملت الحكومة على إصدار قانون يضم المزارعين إلى الفئات التي يضمها قانون التأمين ضد البطالة، كذلك فقد قامت الحكومة بالاهتمام بحياة عمال الزراعة فعملت على توفير السكن المناسب لهم لذلك قامت بإنشاء حوالي ٨٠٠ ألف منزل ريفي؛ غير أن معظم تلك الأراضي كانت تابعة لإصحاب الأراضي المقام عليها المنازل لذلك لم يجد المزارعين حلاً سوى إستئجار تلك المنازل. كما قامت الدولة في عام ١٩٣٨م بإعطاء مساعدة مالية للمزارعين لأجل تخفيف الكساد عن كاهل المزارعين فقد قدمت مبلغ قيمته (٨,٨١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني)^(٢). وفي عام ١٩٣٤م قامت الحكومة بإصدار قانون الزراعة والذي يحق بموجبه منح مبلغ لا يتجاوز (١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني) إلى جلالة الملك لإكمال المبلغ اللازم لتحمل الرسوم التي سوف يتم دفعها للرواتب والمصروفات والمنح التعليمية والبحوث الزراعية^(٣).

وفيما يختص برؤية الأحزاب تجاه الزراعة فقد اختلفت الآراء حيث رأى حزب الأحرار أن الطريقة الوحيدة لإصلاح شأن الزراعة هو تعديل نظام الملكية الزراعية للأراضي عن طريق تسهيل شراء الأراضي للمزارعين، كما نادوا بضرورة العمل على تحسين حالة العمالة الزراعية. أما عن رؤية حزب المحافظين فكان حل تلك المشكلة يكمن في فرض ضرائب جمركية عالية على المحاصيل المستوردة من الخارج وذلك لحماية المنتج المحلي، بالإضافة إلى تأييدهم لسياسة التفضيل الإمبراطوري. وفيما يتعلق برؤية حزب العمال فلم يهتم بالزراعة كثيراً حيث صب اهتمامه نحو المهن

(١) اسراء كريم محمد الكلابي: نيفيل تشامبرلين ودوره في السياسة البريطانية (١٨٦٩ - ١٩٤٠م)

، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ص ٧٢.

(٢) حافظ عفيفي باشا: المرجع السابق، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(3) Hansard 9 July 1931 vol 292.

الصناعية حيث أن الزراعة تعتبر لدى الحزب مجال ثانوي ورغم ذلك كانت لديه رؤيته تجاه تطوير الزراعة حيث وجد الحل في أن تتولى الحكومة إدارة الأراضي والأشرف عليها وذلك عن طريق تعيين عدد من الموظفين يوكل إليهم شراء البذور والأسمدة والآلات الزراعية اللازمة، وكان دعمهم لتلك السياسة هي حجتهم بأن الحكومة أوسع نظرة في معرفة حاجة البلاد لنوع المحاصيل الهامة، كذلك العمل على تطبيق سياسة إصلاحية شاملة إضافة إلى السعي لتحسين الحالة الصحية والسكنية لسكان الريف^(١). وعلى الرغم من اهتمام الأحزاب بالزراعة، إلا أنها لم تكن القضية المهيمنة من جانب الأحزاب الثلاثة في تلك الفترة، غير أن دور حزب الأحرار في الزراعة كان أكثر اهتمامًا من المحافظين والعمال، ولكن ذلك لا ينفي أن هناك أعضاء من تلك الأحزاب الثلاثة كانت تؤمن بأنه لا بد من الاهتمام بالزراعة من خلال تقديم الدعم والتوجيه من خلال تحديث العلاقة بين الدولة والمجتمع الزراعي. وفيما يتعلق برؤية حزب العمل الاشتراكي فمن معناه فهو يرى أن إصلاح الزراعة يكون عن طريق إخضاع الأراضي الزراعية بالكامل لسيطرة الدولة، كما أن المزارعين لا بد أن يخضعوا لأوامر اللجان والمسؤولين، وقد كان هناك تقارب مع أفكار حزب العمال بالنسبة لإصلاح الزراعة، غير أن أفكار حزب العمل قُوبلت بالسخرية الشديدة من جانب حزب المحافظين. تحولت رؤي الأحزاب إلى صراع سياسي أثناء الانتخابات البرلمانية، حيث قام كل حزب منهم بالترويج لأفكار قادرة على حل المشاكل التي تتعلق بالزراعة والأجور الزراعية في المناطق الريفية؛ لكسب الأصوات كانت المنافسة تدور بين ثلاثة أحزاب: الأحرار، والمحافظين، وحزب العمل الاشتراكي، وقد حاول حزب العمل المنافسة بشدة امام حزب الأحرار حيث قاد حملته الانتخابية في عام ١٩٢٦م في المناطق الريفية غير أنه لم يستطع السيطرة على الدوائر الريفية، بالنقيض من ذلك استطاع حزب الأحرار الذي كان لديه باع طويل في تقديم الدعم للمناطق الريفية^(٢).

(١) أحمد محمد لطفي : المرجع السابق، ص ٣١-٣٢.

(2) J.R. Wordie :Agriculture and Politics in England 1815-1939, Macmillian Press , London , 2000,p202,203.

وهكذا نجد أن تحولت آراء الأحزاب لحل مشكلة الزراعة في تلك الفترة تحولت إلى صراع ما بين حزبي المحافظين والعمل، والتي تحولت إلى صراع بين الرأسمالية والاشتراكية بسبب الحيازات الزراعية، فقد تمسك المحافظون بالحيازات الصغيرة؛ لأنها تضمن توافر عمل جديد للمزارعين كملاك جدد، بينما رأي الاشتراكيون أن الحيازات الصغيرة مضيعة للأموال والحل يكمن في الحيازات الكبيرة لأنها توفر فرص عمل كثيرة، وقد حاول كل منهم دعم رأيه، فعن الداعمين للاشتراكية ومنهم جوان بوشامب الذي قام بعمل صورة مستقبلية للزراعة في نطاق الاشتراكية الزراعية ونشرها في عدد من المقالات حيث رسم مشهد لمساحات كبيرة وحقول واسعة تتوافر فيها المحارث الزراعية الحديثة والماكينات والآلات الأخرى الحديثة حيث تقوم الدولة بتقديم الدعم لشراء كل تلك الآلات. كذلك فقد سعي وزير العمل كريستوفر أديسون إلى تقديم مشروع لقانون يمكن الدولة من إقامة مزارع تجريبية على نطاق واسع، غير أن هذا الموضوع فشل في نهايته، كما قام حزب المحافظين في عم ١٩٢٦م بمناشدة المزارعين بأن الاشتراكيين ملتزمون بالحد المعتمد للحيازات الصغيرة وقد نجح الحزب في ضم جوشيا ويدجوود (Josiah Wedgwood) أحداث ذلك التصريح الانقسام في صفوف حزب العمال بين مؤيد ومعارض، كذلك فقد أحدث غضب داخل النقابات العمالية الزراعية حيث أعرب المسؤولون عن اعتراضهم من السياسة الحاكمة وقد عمل ذلك على حدوث تصادم ما بين الأمين العام للنقابات العمالية أ.بي. ووكر (R.B.Walker) وأحد أبرز الأعضاء بوشيا ويدجوود. وهكذا ومن خلال كل ما تم فإن الزراعة في تلك الفترة كانت من أكثر الفترات كساداً^(١).

(1) J.R. Wordie: OP. Cit. p208,209,210.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الأجنبية:

Hansard-مضابط البرلمان البريطاني

-Nationalarchives.gov.uk

ثانياً : المراجع العربية:

- أحمد محمد لطفي :تاريخ إنجلترا الاقتصادي في العصر الحديث ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص٢٣-٢٤ .
- حافظ عفيفي باشا : الإنجليز في بلادهم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص٢٢٤ .

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- D. E. Jones : The Influence of Farm Size and Related Social Factors on Survival and Failure in Arable and Dairy Farming in Interwar England , Manchester Metropolitan University, UK, 2015, p22.
- Edith H. Whetham, Joan Thirsk, H. P. R. Finberg : The Agrarian History of England and Wales: Volume 8, 1914-1939, Cambridge University Press, 1978 ,p237-238.
- J.R. Wordie :Agriculture and Politics in England 1815-1939, Macmillian Press , London , 2000,p202,203.
- Keith Hancock : History of the Second World War United Kingdom Civil Serles ,London ,1955 ,p17-21.
- R.J. Moore : Farming in Depression: Wales between the Wars, 1919-1939 ,British Agricultural History Society,1998 ,p178.

- John Martin, The Development of Modern Agriculture Since 1931 ,Palgrave Macmillan, New York ,2000,p8-9.

رابعاً: الدوريات العلمية:

-مجلة ديالي

- Geography-Rwvision.co.UK

خامساً: الرسائل العلمية:

-د. اسراء كريم محمد الكلابي :نيفيل تشامبرلين ودوره في السياسة البريطانية (١٨٦٩

-١٩٤٠)م ، رسالة ماجستير ،كلية التربية للبنات ،جامعة الكوفة ،ص٧٢.

-د. محمد سيد إسماعيل: الحياة البرلمانية في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية

(١٩١٩-١٩٤٥)م ، رسالة دكتوراه ، جامعة جنوب الوادي كلية الآداب بقنا

،ص١٣٦.

سادساً: المواقع الإلكترونية :

- <https://vlex.co.uk/vid/agricultural-marketing-act-1931-861221842>

British agricultural conditions 1919-1939

Abstract:

British agriculture witnessed a period between (1919-1939), which was historically known as the period between the two wars, when agriculture suffered a state of decline in agricultural areas as well as a decline in the value of exports, which resulted in an increase in demand for foreign imports of grain at exorbitant prices. In front of that, the British government did not stand idly by, but tried in every way to support agriculture, by supporting agriculture and farmers, such as the Agriculture Prices Act, which exempted farmers from taxes on some of their properties, as well as the Sugar Subsidy Act, as well as the Agricultural Marketing Act, which worked to control agricultural commodities. Other than that, there has been progress in agricultural methods, such as the introduction of diesel plows instead of horses.

Keywords: agriculture - Britain - economy